

Distr.: General
23 July 2007
Arabic
Original: Arabic/English/Spanish

الجمعية العامة



الدورة الثانية والستون

البند ١٠٠ (ط) من جدول الأعمال المؤقت*

نزع السلاح العام الكامل

مراعاة المعايير البيئية في صياغة وتنفيذ اتفاقات نزع السلاح
وتحديد الأسلحة
تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

٢	أولا - مقدمة
٢	ثانيا - الردود الواردة من الحكومات
٢	إسبانيا
٥	بنغلاديش
٥	تركيا
٦	الجمهورية العربية السورية
٧	شيلي
٨	كوبا
١٠	كوستاريكا
١١	لبنان
١١	المكسيك

* A/62/150.



أولا - مقدمة

- ١ - دعت الجمعية العامة في الفقرة ٤ من قرارها ٦٣/٦١ جميع الدول الأعضاء إلى أن تقدم إلى الأمين العام معلومات عن التدابير التي اتخذتها لتعزيز الأهداف المتوخاة في القرار، وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً يتضمن تلك المعلومات إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين.
- ٢ - وتلبية لذلك الطلب، أرسلت في ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠٧ مذكرة شفوية إلى الدول الأعضاء تدعوها إلى تقديم معلومات عن الموضوع. وترد الردود التي تم تلقيها في الجزء الثاني أدناه. وسيصدر ما يرد من ردود أخرى كإضافات لهذا التقرير.

ثانياً - الردود الواردة من الحكومات

إسبانيا

[الأصل: بالإسبانية]

[١١ أيار/مايو ٢٠٠٧]

- ١ - فيما يلي الإجراءات المتبعة بالنسبة للمعاهدتين اللتين صدقت عليهما إسبانيا واللتين هما انعكاسات كبيرة على تدمير الأسلحة أو الذخائر، وكذلك فيما يتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

تدمير الألغام المضادة للأفراد

- اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام (اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد)
- ٢ - تفرض اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد لسنة ١٩٩٧ تدمير المخزونات الوطنية في أجل لا يتعدى أربع سنوات ونصف بعد إيداع صك التصديق.
- ٣ - وبموجب القانون ١٩٩٨/٣٣ المؤرخ ٥ تشرين الأول/أكتوبر والمتعلق بحظر الألغام المضادة للأفراد والأسلحة ذات الأثر المماثل (الجريدة الرسمية رقم ٢٣٩، بتاريخ ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨)، تلتزم إسبانيا بتدمير عتاها من الألغام المضادة للأفراد قبل ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١. ومع ذلك، تم الانتهاء من عملية التدمير عشرة أشهر قبل ذلك، يوم ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، أي قبل الأجل النهائي الذي حدده المادة ٤ من الاتفاقية بأكثر من سنتين.

- ٤ - وقد قامت بعملية تدمير الألغام المضادة للأفراد الشركة الإسبانية Fabricaciones Extremenas التي ضمنت أعلى مستوى من الأمن ودون أي أثر على البيئة، وفقا لمقياس الجودة ISO-1400 والأمر التوجيهي الأوروبي 94/67EC بشأن إحراق النفايات الخطيرة.
- ٥ - وفي المجموع، تم تدمير ٣٦٥ ٨٤٩ لغما في أجل قياسي بلغ ٢٨ شهرا، بمعدل ٢٠٠ في اليوم. وقد بلغت التكلفة الإجمالية للعملية ٣ ٢٢٨ ٠٠٠ يورو، وهو ما جعل كلفة تدمير اللغم الواحد لا تتعدى ٣,٨ يورو.
- ٦ - وبدأت العملية بتفكيك الألغام، وفصل العبوة المتفجرة عن الهيكل وبقيّة المكونات. وبعدها، يجري إحراق المتفجر في فرن حرارته ٤٥٠ درجة مئوية. وبعدها ترم الغازات الناجمة عن ذلك من خط للمعالجة تفصل فيه المعادن الثقيلة التي تجمعها لاحقا مؤسسات إدارة النفايات. وتوضع الغازات النهائية لعملية أكسدة حفازة يتحول عن طريقها أول أكسيد الكربون إلى غاز ثاني أكسيد الكربون بحيث تصبح غير مضرّة للبيئة. وكشاهد على القضاء على هذه الألغام، تم الاحتفاظ بالغلّاف الذي يحمل مع الرقم الترتيبي وتاريخ التدمير.

تدمير الأسلحة التقليدية

معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا

- ٧ - تفرض معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا التي دخلت حيز النفاذ سنة ١٩٩٢ تخفيض المخزونات، وفرضت في حالة إسبانيا التخلص من ٣٧١ دبابة قتال و ٨٧ قطعة مدفعية، وهي عملية تم الانتهاء منها في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥.
- ٨ - وبعد ذلك التاريخ، تتواصل عمليات التخلص من الأسلحة، بغية عدم تجاوز الحدود المرسومة في الفئات الخمس للأسلحة والتعويض عن ارتفاع العدد بسبب دخول عتاد حديث للخدمة عن طريق تدمير العتاد الأقدم. وعلاوة على ذلك، باشرت إسبانيا عملية لتخفيض المخزونات تتجاوز الالتزامات التي تفرضها المعاهدة.
- ٩ - وينظم عملية تدمير الأسلحة بروتوكول الإجراءات المنظمةة لتخفيض الأسلحة والعتاد التقليدي التي تحددها المعاهدة الذي ينص على عمليات المعالجة التي ينبغي أن تخضع لها قطعة سلاح لتعتبر غير صالحة للاستعمال؛ لكنه لا ينص على أي لائحة بيئية، بل على العكس ينص على أن "لكل دولة الحق في استخدام أي تكنولوجيا تعتبرها ملائمة".
- ١٠ - وفي حالة إسبانيا، تم التعاقد بشأن التخفيض مع مؤسسات خاصة تخضع، من وجهة نظر بيئية، للقواعد العامة للدولة، والقواعد الخاصة بالمقاطعات المتمتعة بالحكم الذاتي حيث يجري التخفيض.

١١ - وتجري العملية كما يلي:

(أ) أولاً، تسحب من السلاح المكونات الصالحة والتي لا يلزم تخفيضها وفقاً للمعاهدة، وكذلك أي ذخيرة متبقية. وتقوم بهذه الخطوة الوحدات العسكرية ذاتها؛

(ب) ثم تسلم المسؤولية للمؤسسة المكلفة بالتخفيض الملزمة بالقيام بسحب مسبق لأي ملوثات متبقية؛ وهذا يعني السوائل أو الغازات القابلة للاشتعال، أو مواد التشحيم، أو سوائل التبريد؛ والبطاريات الكهربائية وأجهزة الإضاءة الثابتة؛ ويتم تنظيف سخام الدائرة المغلقة (مع تصفية المياه المستعملة). وتمر هذه الملوثات جميعها في الشبكة الوطنية لجمع المواد الخطيرة التي تستجيب قواعدها للمعايير العامة المنصوص عليها في المجال البيئي في الاتحاد الأوروبي؛

(ج) وأخيراً، يتم تدمير الأجزاء المعدنية عن طريق إحدى العمليات التالية: القطع أو اللي أو السحق. وقد رفضت إسبانيا طريقة التدمير باستخدام المتفجرات، تحديداً بسبب تكلفتها البيئية. ويتم الاستفادة من البقايا المعدنية كخردة من قبل المؤسسات الخاصة ذاتها حيث تحتفظ بها كجزء من مردود خدماتها وتنقلها إلى الأفران العالية الحرارة لتذويبها.

تدمير الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة

وثيقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة

١٢ - يُشير الفرع الرابع - جيم، ٢ من وثيقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة إلى أنه "عموماً، يتم اللجوء إلى التدمير من أجل التخلص من الأسلحة المتاجر فيها بشكل غير مشروع التي صادرتها السلطات الوطنية، ما إن يتم الانتهاء من الإجراءات القانونية".

١٣ - ويشمل المعيار السابق للأسلحة التي تحجزها القوات الإسبانية المشاركة في عمليات السلام. ويتم اللجوء إلى تدمير سريع للأسلحة وفقاً لما ينص عليه قانون الأسلحة كلما كان عدد الأسلحة المحتجزة صغيراً، ويتناقص بتناقص حدة الأزمة، وكلما انطوى تخزينها على أوجه ضعف وليس من الممكن عملياً دائماً ضمان الأمن المطلوب. وفي حالة المسدسات والبنادق، تقطع الماسورة والعناصر الأساسية لعبلة التشغيل. وإذا كان الأمر يتعلق بالبنادق القاذفة للقنابل أو قاذفات اللهب، يتم استخدام السحق إن أمكن الوصول إلى أي منشأة بها مكبس هيدروليكي، وفيما سوى ذلك يتم اللجوء إلى قطعها بمشعل القطع. وتحت إشراف رئيس الوحدة يتم إعداد قائمة بالعناصر التي تم تدميرها وترسل القائمة إلى إدارة المنظمة الدولية التي تقود البعثة. وإضافة إلى ذلك، في مناسبات تم إحياء حفلات لتدمير الأسلحة المحتجزة في حضور الشهود ووسائط الإعلام المحلية.

١٤ - وبالمثل، ينص الفرع الرابع - جيم، ١ من وثيقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على أنه "يفضل تدمير جميع الأسلحة التي يتقرر أنها زائدة عن الاحتياجات الوطنية". وفي هذه الحالة، يكون عدد الأسلحة التي ينبغي تدميرها كبيرا ويتم تخزينها على النحو الملائم. توضع برامج للحد من الأسلحة تضطلع بها، ما إن يحدد تمويلها، منشآت صناعية تديرها دوائر اللوجستيات التابعة لوزارة الدفاع أو يعهد بها إلى مؤسسات خاصة مسجلة لهذا الغرض. والتقنية المستخدمة في العادة هي السحق و/أو القطع بمقصلة كهربائية أو هيدروليكية، وهما التقنيتين الأقل تلويثا. وبالمقابل، في حالات الضرورة القصوى، يتم القطع بمشعل قاطع يعمل بالأوكسجين والأسيتلين أو بمنشار كهربائي. ويتم التأكد دائما من أن يحمل السلاح وعناصره الأساسية والثانوية غير صالحة للاستعمال. ويشطب السلاح من قائمة الجرد بواسطة شهادة تدمير يُعدها مجلس ضباط معين لهذه الغاية. وما إن يتم تفكيك السلاح، يتم فصل الأجزاء المعدنية عما تبقى: الخشب والبلاستيك والبكلايت والزجاج وما إلى ذلك. وعند فصل المكونات المختلفة، يتم توجيه الخردة المعدنية إلى مراكز الصهر، في حين يجري تصريف باقي النفايات عن طريق الشبكة الوطنية لمعالجة النفايات.

بنغلاديش

[الأصل: بالانكليزية]

[٣١ أيار/مايو ٢٠٠٧]

تشاطر حكومة جمهورية بنغلاديش بالكامل هدف القرار ٦٣/٦١ وتعتبره قرارا هاما لصون السلام والأمن الدوليين.

تركيا

[الأصل: بالانكليزية]

[٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٧]

١ - ينص دستور جمهورية تركيا على "لكل شخص الحق في العيش في بيئة صحية ومتوازنة" (المادة ٥٦). وفي هذا الصدد، من واجب الدولة والمواطنين تحسين البيئة الطبيعية وحماية سلامة البيئة ومنع تلوثها.

٢ - وتتم معالجة الشواغل البيئية في جميع المجالات في تركيا عن طريق قانون البيئة (القانون رقم ٨٧٢). ووزارة البيئة والغابات هي المسؤولة عن تنفيذ ذلك القانون. وعلاوة

على ذلك، هناك عدة قوانين أساسية تهم إدارة النفايات (الطبية والخطيرة والصلبة وما إلى ذلك) وتلوث الهواء ونوعية المياه.

٣ - وتضطلع القوات المسلحة التركية بجميع الأنشطة وفقا للتشريع المشار إليه أعلاه. وهناك أيضا عدد من المذكرات التوجيهية واللوائح المنفصلة التي تكمل تنفيذ المعايير البيئية في القوات المسلحة التركية والتي يمكن تلخيصها كما يلي:

(أ) المذكرة التوجيهية البيئية؛

(ب) لائحة الحد من تلوث الهواء والماء والضوضاء؛

(ج) لائحة الحد من النفايات الصلبة؛

(د) لائحة الحد من النفايات الطبية؛

(هـ) لائحة الحد من النفايات الخطرة ونفايات الزيوت والبطاريات ومراكمات تخزين الطاقة.

٤ - وتحدد المذكرة التوجيهية البيئية للقوات المسلحة التركية بنودا واضحة ومفصلة لحماية البيئة والاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية وحفظها في المناطق الريفية والحضرية. وتحدد لائحة الحد من النفايات الصلبة للقوات المسلحة التركية واللائحة المتعلقة بالنفايات الخطرة المبادئ والإجراءات والخطوط التوجيهية لجمع النفايات (بما فيها المتفجرات) وتخزينها والتخلص منها/تدويرها من دون آثار مناوئة على البيئة والصحة العامة أو بأقل قدر منها.

٥ - وعلاوة على ذلك، تجدر الإشارة أيضا إلى أنه عملا باتفاقية أوتاوا والبروتوكولين الثاني والرابع لاتفاقية الأسلحة التقليدية التي انضمت تركيا كطرف فيها، يتم تدمير الألغام المضادة للأفراد والذخائر ذات الصلة بطريقة إبطل مفعول السلاح في عين المكان أو التدمير في مكان مفتوح. بما يلزم من احترام للمعايير البيئية. وإضافة إلى ذلك، أنشئ مرفق جديد لفصل وفرز وتدمير الذخيرة من المقرر تدشينه في تموز/يوليه ٢٠٠٧ في تركيا وهو مصمم ليعمل بطريقة مراعية لسلامة البيئة، كما تنفذ تركيا الاتفاقات الأخرى لترع السلاح وتحديد الأسلحة وفقا لقرار الجمعية العامة ٦١/٦٣.

الجمهورية العربية السورية

[الأصل: بالعربية]

[٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٧]

١ - إن الذخائر الموجودة في إدارة التسليح لا تؤثر على البيئة، وهي ذخائر تقليدية وعادية للأسلحة الخفيفة والمدفعية والدبابات.

- ٢ - الذخائر المنتهية الصلاحية (المتقادمة) أو القديمة يتم إتلافها بطريقتي التجزئة والتفجير.
- ٣ - التجزئة تتم ضمن أبنية محصنة ومحكمة ومعدة لذلك، مع مراعاة كافة التدابير البيئية الموصى بها.
- ٤ - التفجير: وهو للذخائر التي لا يمكن إتلافها بطريقة التجزئة. تتم هذه الطريقة في حفر مفتوحة موجودة في مناطق صحراوية واسعة وغير زراعية وغير مأهولة وبعيدة عن المراعي والمحميات الطبيعية ولا تؤثر على مصادر المياه الطبيعية والجوفية ومحمية وممنوع الدخول إليها لغير العاملين بها. علما بأنه يتم اختيار هذه المواقع بالتنسيق مع الوزارات والمؤسسات العامة المختصة مثل وزارة الري ووزارة الزراعة ووزارة الإدارة المحلية والبيئة.
- ٥ - تراعى في هذه الطريقة من الإتلاف أن تكون نواتج الانفجار أدنى كمية ممكنة من المخلفات، وتجمع هذه المخلفات الناتجة عن عملية التفجير وتدفن في حفر عميقة.

شيلي

[الأصل: بالإسبانية]

[١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٧]

- ١ - تؤمن شيلي بأهمية أن تراعى المعايير البيئية ذات الصلة في مفاوضات نزع السلاح وتحديد الأسلحة.
- ٢ - ينظم تحديد الأسلحة في شيلي القانون ١٧-٧٩٨ الذي هو قيد التعديل. فبلدنا مهتم بالانضمام إلى نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف وترتيب واسينار ومجموعة أستراليا، التي تشكل مرجعيات لمراقبة الصادرات المتصلة بالأسلحة التقليدية والأسلحة البيولوجية والكيميائية.
- ٣ - وفيما يتعلق بالمعايير البيئية، يسري المرسوم السامي رقم ٩٥ لسنة ٢٠٠١ الذي تنص المادة ٣ (د) منه على إخضاع المفاعلات والمرافق النووية والمنشآت المتصلة بها لنظام تقييم الأثر البيئي.
- ٤ - ويقصد بالمرافق النووية المصانع التي تستخدم وقودا نوويا ومواد نووية والمصانع التي تعالج فيها المواد النووية، بما فيها منشآت إعادة معالجة الوقود النووي الإشعاعي. ويقصد بالمنشآت ذات الصلة مستودعات تخزين المواد النووية أو المشعة التي تُستخدم في المفاعلات أو المرافق النووية.

كوبا

[الأصل: بالإسبانية]

[١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٧]

١ - تود جمهورية كوبا أن تذكّر بأن الجمعية العامة للأمم المتحدة ما فتئت تعتمد، لاثنتي عشرة سنة متتالية، بتأييد الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء قرارا بشأن مراعاة المعايير البيئية في صياغة وتنفيذ اتفاقات نزع السلاح وتحديد الأسلحة، بمبادرة من حركة عدم الانحياز التي تحظى بمساندة تامة من حكومة بلدنا.

٢ - واكتسبت جمهورية كوبا تجربة واسعة في صياغة وتطبيق القوانين والسياسات التي تتيح مراعاة المعايير البيئية في جميع عمليات الحياة الاجتماعية، بما في ذلك تنفيذها في مختلف الصكوك الدولية المتعلقة بنزع السلاح وتحديد الأسلحة.

٣ - وتمتلك كوبا قاعدة قانونية صلبة لحماية البيئة. وتتضمن المادة ٢٧ من دستور جمهورية كوبا مفهوم التنمية المستدامة. ويحدد القانون رقم ١٩٩٧/٨١ بشأن البيئة مبادئ السياسة البيئية الكوبية. ومن بين هذه المبادئ أن "الإدارة البيئية كل لا يتجزأ وشاملة للقطاعات تشارك فيها بطريقة منسقة أجهزة الدولة، وغيرها من الهيئات والمؤسسات، والمجتمع والمواطنون عامة، وفقا لكفاءاتهم وقدراتهم الخاصة".

٤ - وفي المجال النووي، تجدر الإشارة إلى أن المرسوم بقانون رقم ٢٠٧ "بشأن استخدام الطاقة النووية"، يضع المبادئ العامة المتصلة بهذا الشأن. وينص المرسوم رقم ٢٠٨ "بشأن النظام الوطني لحصر المواد النووية ومراقبتها" على القواعد اللازمة لاستخدام النظام المذكور بغية المساهمة في إدارة تتسم بالكفاءة للمواد المذكورة وكشف أي استخدام للمواد النووية أو فقدانها أو نقلها بشكل غير مصرح به لمواد نووية. ويجد القانون المتعلق بالأمن البيولوجي وتنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية يتجلى بأوضح شكل في المرسوم بقانون رقم ٩٩/١٩٠ والقرار ٢٠٠٤/٢ الصادر عن وزارة العلوم والتكنولوجيا والبيئة. وفي المجال الكيميائي، ينظم المرسوم بقانون ١٩٩٩/٢٠٢ تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية على الصعيد الوطني، ومن ذلك اعتماد القرار رقم ٥٥١٧ للجنة التنفيذية التابعة لمجلس الوزراء في آب/أغسطس ٢٠٠٥ بشأن "انتهاكات أحكام اتفاقية الأسلحة الكيميائية"، الذي يكمل الإجراءات التشريعية المطلوبة لتنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

٥ - وفي سياق الوضع الدولي الراهن، فإن مراعاة المعايير البيئية في صياغة وتنفيذ اتفاقات نزع السلاح وتحديد الأسلحة تعد مسألة ذات أهمية خاصة نظرا للانفرادية التي يسعى البعض إلى فرضها في العلاقات الدولية، حيث تشن القوة العظمى حروبا عدوانية في مختلف أنحاء

العالم، مستخدمة كافة أنواع الأسلحة بشكل عشوائي، ومستبعدة إمكانية عقد أي التزامات جديدة بهذا الشأن في الإطار المتعدد الأطراف. وفي الوقت نفسه، يستمر إطلاق سباق تسلح حيث يجري بسرعة تحسين نوعية الأسلحة التقليدية كما تبقى على حالها الترسانات الهائلة من أسلحة الدمار الشامل في العالم.

٦ - ويعتبر وجود أسلحة الدمار الشامل هذه وتطويرها المستمر أحد التهديدات الأكثر خطورة على السلام والأمن الدوليين، وكذلك على التوازن البيئي الهش لكوكبنا، وعلى التنمية المستدامة للجميع دون تمييز. ومن أجل ذلك، تؤكد كوبا مرة أخرى أن الحل الوحيد الفعال حقا لتجنب آثار استخدام أسلحة الدمار الشامل أو التلوث العارض الناتج عنها هو الإزالة التامة لهذا النوع من الأسلحة. وفي هذا السياق، من الأهمية بمكان تحقيق الشمول العالمي للمعاهدات الدولية لزرع السلاح المتصلة بحظر أسلحة الدمار الشامل، في المجالات الكيميائية والبيولوجية والنووية.

٧ - وفيما يتعلق بموضوع نزع السلاح النووي، هناك حاجة ملحة لكي يدعو مؤتمر نزع السلاح إلى إجراء مفاوضات قصد إبرام معاهدة بهذا الشأن، بهدف إزالة هذا النوع من الأسلحة في غضون فترة زمنية محددة وفي ظل رقابة دولية صارمة. وأي معاهدة دولية ينبغي أن تشمل بالضرورة على تدابير لحماية البيئة.

٨ - وتعزيز اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية والتكسينية في السنوات المقبلة أمر أساسي لحماية البيئة والحفاظ على التنوع البيولوجي في كوكبنا. ويتضمن مشروع بروتوكول التحقق الملحق بالاتفاقية والذي كان موضوع مفاوضات لسنوات عديدة، ضمن عناصر أخرى، مقترحات تدابير لحماية البيئة عند تنفيذ الاتفاقية. ولا يمكن للمجتمع الدولي التخلي عن تحقيق هذا الهدف.

٩ - ومن الأهمية بمكان كذلك إبراز جدوى وأهمية اتفاقية حظر استخدام تقنيات التغيير في البيئة لأغراض عسكرية أو لأية أغراض عدائية أخرى، التي صدقت عليها كوبا في ١٠ نيسان/أبريل ١٩٧٨، والتي ينبغي أن تبقى سارية بشكل كامل وأن تحظى بالقبول على نطاق عالمي. وفي الواقع، فإن ٧٢ دولة فقط أصبحت أطرافاً في هذا الصك الهام^(١).

١٠ - وتود كوبا أن تؤكد مجدداً، مرة أخرى، قلقها بشأن الأثر الخطير لهذه الأنشطة العسكرية على البيئة وعلى حياة الناس. وفي أقرب منطقة جغرافية لنا، تلاحظ الأضرار

(١) وفقاً لسجل المعاهدات المتعددة الأطراف المودعة لدى الأمين العام للأمم المتحدة، حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

الشديدة التي ألحقتها البحرية الحربية للولايات المتحدة بصحة وبيئة جزيرة بيبكس التابعة لبورتوريكو، باستخدامها العشوائي لها كساحة لمناوراتها العسكرية من أجل أعمالها العدوانية وعمليات الغزو، حيث تستخدم حتى وسائل تنطوي على مكونات مشعة. ويعاني سكان بيبكس من أعلى نسبة إصابة بالسرطان في بورتوريكو بأكملها^(٢).

١١ - وفي حرب كوسوفو، أدى استخدام اليورانيوم في عمليات القصف التي قام بها حلف شمال الأطلسي للبنية التحتية الإنتاجية، ومحطات التكرير، والمصانع الكيميائية، ومستودعات الوقود إلى إلحاق أضرار شديدة بالبيئة وبصحة السكان على نطاق واسع^(٣).

١٢ - وفي الحرب الحالية التي تشنها الولايات المتحدة لغزو واحتلال العراق، كانت الأضرار التي لحقت بالبيئة والتراث وحياة البشر مدمرة^(٤).

١٣ - وبنفس القوة التي تطالب بها كوبا بإزالة أسلحة الدمار الشامل باعتبارها الحل الحقيقي الوحيد لتجنب مخاطر استخدام هذه الأسلحة، فإنها تدين الطابع غير الأخلاقي وغير المرير لحروب العدوان والغزو الحالية والمستقبلية، التي تشكل جزءاً من الهيمنة الإمبريالية العالمية، التي تضر بشدة بممارسة حق الشعوب في الحياة والسلام والتنمية المستدامة.

كوستاريكا

[الأصل: بالإسبانية]

[٩ أيار/مايو ٢٠٠٧]

تود المديرية العامة للسياسة الخارجية التابعة لوزارة العلاقات الخارجية وشؤون العبادات أن تبلغ أن: '١' كوستاريكا بلد ليس له جيش ولا أسلحة نووية، '٢' ومنذ

(٢) يتضح من بيانات سجل الإصابة بالسرطان بوزارة الصحة بورتوريكو أن معدل الإصابة بالسرطان في بيبكس بدأ في الارتفاع منذ بداية عمليات القصف المدفعي الذي قامت به البحرية الحربية للولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٧٩ (Zavala-Segarra, D. Incidencia de Cancer en Vieques).

(٣) خلال عمليات القصف التي قام بها حلف شمال الأطلسي ضد يوغوسلافيا، في عام ١٩٩٩، استخدمت قرابة ٣١ ٠٠٠ قذيفة تحتوي على يورانيوم مستنفذ ضد ١١٢ هدفاً، يقع معظمها في كوسوفو وفي جنوب صربيا. ووفقاً لما ذكره الطبيب سلوبودان سيكاريتش. معهد السرطان ببلغراد "على الرغم من أنه لا يزال الوقت مبكراً لتحديد الآثار المترتبة على التلوث الناتج عن عمليات القصف لعام ١٩٩٩ على صربيا... فإنه يتعين أن نضع في الاعتبار أن سرطان الدم الناتج عن الإشعاعات يستغرق نموه من سنتين إلى خمسة سنوات، وبعض أنواع السرطان الناتج عن الإشعاعات يمكن أن يمتد نموه حتى ١٠ سنوات".

(٤) قدمت المجلة الطبية البريطانية "The Lancet" الاستنتاجات التالية: "وفقاً للتقديرات المتحفظة، نعتقد أن نحو ١٠٠ ٠٠٠ حالة وفاة أو أكثر (بين المدنيين) قد حدثت منذ غزو العراق، وكانت غالبيتها ناتجة عن العنف وعن الهجمات الجوية لقوات التحالف... "وتنتج وفاة ٨٤ في المائة منها عن عمليات قوات التحالف" كما ذكرت الدراسة. وعلاوة على ذلك "كان معظم القتلى من النساء والأطفال".

تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ حتى آب/أغسطس ٢٠٠٦، تم تدمير ١٢١ ٩ قطعة من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، '٣' وتم تدمير الأسلحة المذكورة بدعم ومشورة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي تحقق من أن يتم تدمير الأسلحة في ظل تدابير أمنية موافقة لما تتطلبه العملية، ومن أن كمية الأسلحة المقرر تدميرها هي التي دمرت فعلا وأخيرا قدم بعض الأدوات التي تتطلبها عمليات التدمير، '٤' وتبقى النفايات الناجمة عن ذلك مخزنة في انتظار التخلص منها بشكل ملائم بحيث لا تتسبب في أي نوع من التلوث البيئي.

لبنان

[الأصل: بالعربية]

[١ أيار/مايو ٢٠٠٧]

تؤكد وزارة الدفاع الوطني... أن لبنان لا يمتلك أسلحة تؤثر أو تضر بالبيئة، وهو مع الاتفاقيات التي تنص على نزع السلاح والحد من التسليح ومراعاة المعايير البيئية، مع الأخذ بعين الاعتبار القلق الذي تسببه إسرائيل من جراء امتلاكها واحتفاظها بترسانة ضخمة من أسلحة الدمار الشامل التي يمكن أن تضر بالبيئة، حتى في حال عدم استعمالها.

المكسيك

[الأصل: بالإسبانية]

[١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٧]

١ - إن المكسيك مقتنعة وتصر على أن وضع وتنفيذ اتفاقات نزع السلاح وتحديد الأسلحة ينبغي أن يتم بطريقة تتوافق مع روح التعاون الدولي من أجل الوقاية من الآثار المحتملة المضرّة بالبيئة والحد منها والقضاء عليها. كما أنها تدرك الأثر الخطير والمدمر للأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية والإشعاعية وغيرها من الأسلحة المماثلة، بما فيها التقليدية، وكذا الخطر الماحق الذي قد يمثله تحويلها لغايات عسكرية من قبل جهات غير مرخص لها.

٢ - فبعد ما يزيد عن عشر سنوات من صدور فتوى محكمة العدل الدولية بشأن "مشروعية التهديد بالأسلحة النووية واستخدامها"، تؤكد المكسيك مجدداً، كما أشارت إلى ذلك هذه الهيئة المركزية من هيئات الأمم المتحدة، أنه لا يمكن لأحد أن ينكر أن الأسلحة النووية تشكل، بالنظر إلى خصائصها المتأصلة، خطراً دائماً على البيئة، مما قد يكون له أثر كارثي عليها. ولهذا تظل المكسيك على التزامها المؤيد للقضاء على الأسلحة المذكورة وتحذر البلدان بشأن إمكانية استخدامها.

٣ - وتشدد المكسيك على أن الرؤوس النووية الموجودة التي يفوق عددها ٣٠.٠٠٠ تشكل خطراً على العالم وستكون الخسارة شاملة ولن يربح أحد في حال استخدام هذه الأسلحة وسيكون أثرها على البيئة كارثياً وغير قابل للإصلاح. كما تشدد على أن الصناعة المنتجة لهذه الأسلحة ملوثة جداً. علاوة على أن النفايات النووية تتحول يوماً بعد يوم إلى مشكلة ذات أبعاد كبرى بتلويثها لمناطق شاسعة وتركها لا تصلح لشيء لفترات طويلة جداً.

٤ - وبالمثل، تنطوي الصناعة النووية ذات الأغراض السلمية على مخاطر حمة. ولهذا السبب تؤيد المكسيك التدابير والجهود الدولية الرامية إلى وضع معايير دولية مناسبة وفعالة للأمن والحماية المادية تعطي للمجتمع الدولي ضماناً بعدم وقوع أحداث مؤلمة غير مخطط لها توجب الندم.

٥ - وتؤكد المكسيك مجدداً أن أوجه التقدم المحرزة في هدف القضاء على الأسلحة النووية وفي عدم الانتشار النووي تساهم بشكل مباشر في حفظ البيئة من هذا التهديد العالمي. ومن جهة أخرى، ترى المكسيك أن تنظيم التسليح في مجالات من قبيل الأسلحة التقليدية والألغام الأرضية المضادة للأفراد وغيرها من أسلحة الدمار الشامل يساعد بدوره على تفادي تحول الأراضي التي تصلح للنشاط الاقتصادي أو التي يقطنها مدنيون أو الطرق ومسالك العبور وحتى المناطق التي تعيش صراعات أو غيرها إلى مناطق غير صالحة للاستعمال بسبب وجود مخلفات الحرب أو الألغام المذكورة أو أي نوع آخر من الأجهزة المتفجرة التي لا تفرق بين مدني وعسكري متسببة في آثار قاسية وعشوائية ومدمرة للنظام الإيكولوجي.

٦ - وفي هذا السياق، تشدد المكسيك على أن المبدأ ٢١ من مبادئ ستوكهولم ينص على الالتزام بكفالة عدم إضرار الأنشطة المضطلع بها داخل الولاية القضائية للدول أو تحت سيطرتها ببيئة دول أخرى أو بالمناطق الموجودة خارج أي ولاية قضائية وطنية، وكذلك المبدأ ٢ من إعلان مؤتمر قمة ريو. وبالتالي ينبغي أن تتضمن اتفاقات نزع السلاح وتحديد الأسلحة في مقتضاياتها عامل البيئة من أجل حفظها والامتثال للمعايير البيئية القائمة.